

## ملخص دراسة الاستثمار

عكست الدراسة بمحاورها المختلفة، توافر موارد وإمكانيات اقتصادية ومقومات طبيعية وثقافية وسياحية، تساعد على تكوين بيئة استثمارية بمحافظة تعز، بتوافر الفرص الاستثمارية الواسعة في مختلف جوانب ومجالات الاستثمار. وبالمقابل عكست الدراسة وجود جملة من المعوقات التي تحد من خطوات تكوين البيئة الاستثمارية الجاذبة، ومن ثم تحول دون حدوث التوسع المأمول في مجالات الاستثمار، والدخول في مجالات استثمارية ذات طابع إنتاجي استخراجي، وتحويلي يتناسب والموارد المتوفرة والتي يمكن توظيف الرأسمال في استثمارها.

ويمكننا عرض خلاصة موجزة لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في محاورها في جانب، وعرض أهم المعوقات التي تحد من تشكل البيئة الاستثمارية الجاذبة والظروف الموائمة لهذا التشكل، ونبدأ على النحو الآتي:-

### أولاً:- مقومات البيئة الاستثمارية: وتمثل بالآتي:-

١. موارد طبيعية واقتصادية متنوعة وذات خصائص قابلة للاستثمار.
٢. بنية تحتية مقبولة، وقابلة للتحسين والتطوير لتناسب قدراتها وطبيعة الخدمات المطلوب توفيرها للمستثمرين أفراداً وشركات، من ناحية، وتسهيل الحركة التجارية الداخلية والوطنية والخارجية لمتطلب أساسي ومهم لتنشيط الاستثمار وتمكينه من تحقيق النمو المأمول من ناحية أخرى.
٣. سلطة محلية بقانون يمنحها تحقيق القدر المطلوب من المناخ الإداري والإجراءات الإدارية الميسرة لحركة الاستثمار وعملياتها المختلفة، بعيداً عن الإزدواج والتداخل، ويمكن استثمار فرصة التعديلات المقترحة على القانون لإدخال المزيد من الصلاحيات التي تفوض السلطة المحلية وتسهم في توفير مناخ تشريعي وإداري مناسب لاستقطاب المستثمرين وتحقيق التنمية المحلية.
٤. نواة واسعة للمنشآت الصغيرة والأصغر، والتي تمثل رديفاً مهماً ورافداً أساسياً للاقتصاد (المحلي) فضلاً عن دورها في توفير الخدمات المهنية والإجرائية للعملية الاستثمارية، مع التأكيد على أهمية.
٥. مؤسسات تعليمية وتدريب تغطي مراحل التعليم المختلفة، وصولاً إلى الجامعة، ووجود قدرات وإمكانيات تشكل أرضية مقبولة للبناء عليها في بناء القدرات الذاتية والمؤسسية للموارد البشرية، وتأهيلها للانخراط في سوق العمل وعلى النحو الذي يلبي متطلبات التنمية وحركة الاستثمار.



٦. مركز للبحوث ودراسات الجدوى بمرجعية علمية مستمدة من جامعة تعز، وبشراكة مجتمعية مع أطراف السلطة المحلية والغرفة التجارية، والمكاتب المعنية بالرعاية والشئون الاجتماعية والعمل، وبكادر أكاديمي مؤهل في اختصاصات متنوعة تلبي حاجات التنمية ومتطلبات السوق وحركة الاستثمار، من حيث إجراء دراسات الجدوى التي تتطلبها عملية الاستثمار واتجاهات المستثمرين.

### ثانياً :- مقومات الاستثمار من حيث الفرص :-

بينت الدراسة في جميع محاورها، توافر العديد من الفرص الاستثمارية في شتى المجالات الطبيعية والاقتصادية، وتحديداً في :-

١. المجال الزراعي.
٢. مجال الثروة الحيوانية.
٣. مجال الثروة السمكية.
٤. المجال السياحي بتنوعاته المختلفة.
٥. المجال التعديني والصناعات المتصلة به.
٦. المجال التعليمي.

ونعرض لمزيد من الإبانة والتوضيح قائمة بالفرص الاستثمارية وعلى النحو الآتي :-

١. الاستثمار في قطاع الثروة السمكية في المجالات التالية:

- أ- مجال الإنتاج السمكي.
- ب- مجال الصناعات السمكية.
- ج- مجال التسويق الداخلي والتصدير للأسماك والمنتجات البحرية.
- د- مجال الخدمات السمكية والأنشطة المصاحبة.

٢. الاستثمار في القطاع الزراعي والثروة الحيوانية.

٣. الاستثمار في قطاع الثروة المعدنية والمحاجر على النحو الآتي:

- أ- استغلال خام النحاس والنيكل في نطاق الحاموره.
- ب- استغلال التمعدنات في نطاق المناره - الشقات - الرجيمه - الزبيره.
- ج- تقييم واستغلال تمعدنات الحديد - تينانيوم في منطقه المقاطره والأحكوم.
- د- استغلال خام الزيولايت في مناطق العدنة، وادي العقمة، المخاء وغيرها.
- هـ- استغلال الصخور الصناعية في المحافظة.

٤. الاستثمار في المجال السياحي في المجالات التالية:

- أ- مشروعات ثقافية ذات طابع تاريخي وسياحي.
- ب- مشروعات سياحية ذات طابع تاريخي.
- ج- مشروعات سياحية ذات طابع ثقافي ديني.
- د- مشروعات سياحية ذات طبيعة علاجية.
- هـ- الاستثمار في سياحة الغطس، والسياحة الساحلية.
- و- مشاريع سياحية متعددة مثل إقامة القرى السياحية، إقامة الفنادق السياحية، إقامة المطاعم السياحية، إقامة مدن وحدائق العاب وأندية ترفيهية.
٥. الاستثمار في مجال التعليم في المجالات التالية:

- أ- الاستثمار في مجال التعليم غير الرسمي والذي لا يدخل ضمن السلم التعليمي (رياض الأطفال).
- ب- الاستثمار في مجال التعليم الرسمي.
- ج- الاستثمار في مجال التعليم المهني والتقني.
- د- الاستثمار في مجال التعليم العالي.

### ثالثاً :- متطلبات إنجاز تكوين البيئة الاستثمارية الجاذبة بالمحافظة :-

أظهرت الدراسة ضرورة قيام الدولة عبر السلطتين المركزية والمحلية، بالعديد من الخطوات لإصلاح الاختلالات في التشريعات، والازدواج الإداري، وتعدد الجهات المسؤولة على الاستثمار، وتفعيل وتطوير قدرات المنافذ الجوية والبرية والبحرية بالمحافظة، تنمية وتوسيع الطاقة الكهربائية ورفع قدراتها في تحمل متطلبات الاستثمار وإنشاء منشآت صناعية وتجارية جديدة بأحجام مختلفة، فضلاً على توسيع شبكة الطرقات ووسائل المواصلات والاتصالات وتأهيلها لتلبية متطلبات حركة استثمار واسعة ونشطة. ويمكن القيام بهذه الإجراءات عبر المحاور التالية:

#### ١. محور المشروعات الإستراتيجية في الأنشطة الآتية:

- أ- تأهيل مطار تعز.
- ب- تأهيل ميناء المخاء.
- ج- توسيع الطاقة الكهربائية.
- د- تأهيل الساحل الغربي للسياحة والاستثمار والتنمية المجتمعية، ووضع تصميم تخطيطي للبنية التحتية والخدمات فيه.
- هـ- مشروع تحليه مياه البحر.

#### ٢. محور البنى التنظيمية والخدمية على النحو الآتي:

- أ- مراجعة البنية التشريعية.

- ب- البنية التنظيمية والإدارية.
٣. محور البنية المؤسسية وتنمية القدرات على النحو الآتي:
- أ- تقييم أداء الأجهزة والمؤسسات الإدارية.
- ب- استكمال البنية والتجهيزات لمعاهد التدريب القائمة.
- ج- رفع مستوى العاملين المهنيين.
- د- تفعيل مراكز التدريب الأساسية والتوسع في برامج محو الأمية.
٤. محور التنمية المجتمعية (مشروعات توسيع قاعدة المنشآت الصغيرة والأصغر من خلال توسيع برامج الشراكة المجتمعية).
٥. محور التنمية الثقافية والسياحية وتأهيل الاستثمار.
٦. محور البحوث والتطوير ويشمل:
- أ- دراسة واسعة وشاملة للمواقع والأحياء العشوائية.
- ب- دراسة واقع التعليم ومشكلاته بالمحافظة.
- ج- دراسة تقييمه للمشاريع والبرامج المنفذة بالمحافظة.
- د- دراسة لتأسيس مشروعاً سياحياً ترفيهياً وتفتيسياً حيويًا للمدينة في الضواحي القريبة.
- هـ- دراسة واقع المهن والحرف التقليدية.
- و- تأليف كتاب عن تعز من كل جوانبها يسهم بالتعريف بتعز ومواردها وخصوصياتها وما تتمتع به من مزايا وإصداره.
- ز- إجراء دراسة حول الدراسات والمؤتمرات التي أجريت في مجال البيئة في المحافظة.

### التوصيات والمقترحات:

أولاً: في الجوانب العامة:-

#### • محور التوصيات الموجهة للحكومة:

١. تفعيل البروتوكولات التجارية والاقتصادية الموقعة بين بلادنا والدول الأخرى خاصة الاتحاد الأوروبي واليابان وأمريكا.
٢. مطالبة الدول الصديقة عموماً، والمانحة على وجه الخصوص، بمنح بلادنا مزايا تفضيلية في المعاملات التجارية.

٣. اقتطاع نسبة محددة من المساعدات التي تمنحها الدول المانحة لبلادنا، ليتم إيداعها في بنك التسليف التعاوني الزراعي (بنك التنمية)، بغرض توظيفها والاستفادة منها في برامج الإقراض للمشروعات المتوسطة والصغيرة والأصغر، بشروط ميسرة.
٤. إقرار إعفاءات ضريبية لتشجيع الاستثمار.
٥. نشر الأدلة الإرشادية للخدمات الحكومية المختلفة، عبر وسائل الإعلام المختلفة، بغية تشكيل وعي بمضامينها.
٦. تأهيل مطار تعز طبقاً لتوجيهات القيادة السياسية، واستجابة لمتطلبات النشاط التجاري.
٧. تأهيل ميناء المخا، وإيلائه عناية خاصة ضمن مشروع مدن الموانئ، بما يسهم في تحويل الساحل الغربي إلى منطقة سياحية واستثمارية جاذبة، في سياق تصور كامل للميناء والساحل.
٨. دراسة مشروع قانون المنشآت الصغيرة، وإحالة إلى مجلس النواب للمصادقة عليه.
٩. تخصيص أراضٍ للاستثمارات في مركز المدينة ومديرياتها، تقوم الدولة بتوفيرها من ممتلكاتها أو بالشراء وتقديم تسهيلات للمستثمرين.
١٠. تبسيط الإجراءات الجمركية، وتوسيع صلاحيات المحافظات (الفروع) ومنح المزيد من الصلاحيات لخدمة الاستثمار.
١١. تشجيع البنوك والمصارف ومؤسسات التمويل في المحافظة على الدخول في أنشطة التمويل والإقراض الارتقاء بالخدمات المصرفية، لتواكب الاتجاهات نحو بيئة استثمارية جاذبة.
١٢. تحلية مياه البحر.

#### • محور التوصيات الخاصة بالسلطة المحلية :

١. تشكيل لجنة لزيارة ميناء المخاء للوقوف على مشاكله، ومعرفة إمكانات إعادة تأهيله.
٢. تشكيل لجنة لبحث أوضاع المنطقتين الصناعيتين في كل من منطقتي "الجند" و"الضباب".
٣. إدراج مصفوفة الأولويات المقررة من الورشة ضمن الخطة الاستثنائية للمحافظة.
٤. إلزام الأجهزة القضائية بحسم قضايا الاستثمار والمستثمرين والمغتربين، لتحقيق الضبط، وتوفير مناخ قضائي مناسب، داعم للاستثمار.
٥. وضع مخطط مفصلي ( Master Plane ) للساحل الغربي بأكمله.

#### • محور التوصيات الخاصة بالقطاع الخاص :

- (١) توسيع استثماراته في المحافظة (تعز) والدخول في مجالات جديدة، إسهماً منه في التنمية، وتنفيذاً للإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر والحد من البطالة.
- (٢) المشاركة في دعم وتنشيط البحث العلمي الهادف إلى معالجة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والتنمية، وبما يحقق شراكة مجتمعية فاعلة لدعم الجهود العلمية، خصوصاً في جامعة تعز،

والاعتماد على تلك الجهود العلمية من خلال الاستشارات والدراسات التي يتطلبها نشاط القطاع الخاص.

٣) المشاركة الفاعلة في دعم مشروعات التنمية المجتمعية الهادفة إلى القضاء على المشكلات والظواهر الاجتماعية التي من أبرزها: التسول، وأطفال الشوارع... وغيرها من الظواهر التي تؤثر سلباً على حركة التنمية وأنشطة الاستثمار، وبما يسهم في تكوين بيئة استثمارية جاذبة.

#### • توصيات مشتركة للأطراف المختلفة:

- ١- مشاركة السلطة المحلية والقطاع الخاص في دعم صندوق التكافل الاجتماعي في جامعة تعز لمساعدة الطلبة الفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال تقديم مساعدات مالية تعينهم على مواصلة تحصيلهم الجامعي، تفعيلاً لدور الشراكة المجتمعية في الاستثمار البشري، في سبيل تأهيل الطاقات البشرية للدور التنموي في المستقبل.
- ٢- إنشاء شركة للضمان والتأمين من مخاطر القروض.
- ٣- إنشاء شركة تسويق للمنتجات الزراعية، وشركة مماثلة لتسويق منتجات الشراكة المجتمعية.
- ٤- إنشاء شركات للتأجير التمويلي.
- ٥- تفعيل دور المجلس الاقتصادي في المحافظة، الذي تتمثل فيه السلطة المحلية والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ليقوم بدوره في تنشيط الاستثمار وتحديد الإطار الفني والقانوني له.
- ٦- قيام مركز البحوث ودراسات الجدوى بالتنسيق بين مؤسسات التدريب والتأهيل والإعداد لجعلها تعمل وفق خطط وبرامج تلبي احتياجات سوق العمل.
- ٧- إشراك مراكز التدريب التابعة لجهاز محو الأمية ضمن مؤسسات التدريب.
- ٨- الاستفادة من تجربة الشبكة العربية للتمويل الأصغر، نظراً لتجربتها في مجال تمويل وتدريب العملاء والعاملين في الحرف الصغيرة.
- ٩- تقييم مخرجات قسم السياحة بجامعة تعز في ضوء المقررات، حتى يتم التحقق من تأهيل مرشدين سياحيين، على درجة من الكفاءة، وبما يتناسب مع الاحتياجات والنشاطات السياحية المحلية في تعز.
- ١٠- إعلان مدينة تعز خالية من السلاح في إطار توفير بيئة سياحية جاذبة.
- ١١- دعم مركز البحوث ودراسات الجدوى، بما يمكنه من أن يتحول إلى مركز بحثي إقليمي بناءً على توجهات البنك الدولي، حول ضرورة وجود مثل هذا المركز، خصوصاً في محافظة تعز.

**ثانياً: في جانب المنشآت الصغيرة: -**



أكدت كثير من الدراسات والتقارير أن على اليمن إذا أرادت تنشيط الاستثمار أن تتوسع في دعم وتحفيز الاستثمار في المشروعات الصغيرة والأصغر باعتبارها الأكثر ضماناً للسير في تنفيذ استراتيجيته التخفيف من الفقر والبطالة وعليه، نورد جملة من التوصيات في هذا السياق على النحو الآتي:

١. تشجيع دخول مؤسسات القطاع المصرفي في مشاريع الإقراض الصغيرة والأصغر وجعله جذاباً لتحقيق الربح.

٢. تشجيع أصحاب المشروعات الصغيرة والأصغر، والمنتاهية الصغر على زيادة أنشطتهم الإنتاجية والاستثمارية بتذليل العقبات أمامهم، ووضع حوافز تشدهم مثل الإعفاء من عدد من الالتزامات المالية كالرسوم والضرائب.

٣. التوسع وزيادة في القدرات المؤسسية التعليمية والمهنية والتدريبية، وإدخال تطوير جوهري على مناهج تلك المؤسسات في جانب الإعداد المهني وبما يجعل مخرجاتها ذات مهارات فنية علمية وتطبيقية تلبي احتياجات السوق المحلية والوطنية والخارجية،

٤. تطوير عملية الإعداد والتأهيل للعنصر البشري على النحو الذي يجعله عمالة مطلوبة وبخبرات عالية،

٥. فتح مجالات التنمية المهنية لإعداد الخبراء في مجالات العمل المختلفة وتحديد مجالات المشروعات الصغيرة والأصغر والمنتاهية الصغر، والمجالات التقنية ووسائل الاتصال والمعلومات.

٦. رسم السياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى تنمية وتطوير قدرات المنشآت الصغيرة وتوفير لها فرص النمو والنجاح في مساراتها الاقتصادية والاستثمارية وبما يجعلها تسهم في التنمية المحلية، وتحديداً في التخفيف من وطأة الفقر وتنامي البطالة بتوليد مستمر لفرص العمل.

٧. وضع القوانين واللوائح التي من شأنها تيسير الائتمان والمعونات الفنية وغيرها في سياق إصدار قانون خاص بالمنشآت الصغيرة والأصغر ينظم أعمالها ويوفر لها الحماية ومناخات التنمية الصحية، ووضع تصنيفاً دقيقاً للصناعات الصغيرة يتسم بالوضوح وعدم التبعية للأنشطة الحرفية.

٨. إجراء تعديلات على عدد من القوانين ذات الصلة بأعمال المنشآت الصغيرة والأصغر منها: ( قانون العمل، التجارة، والضرائب، والاستثمار، والجمعيات، والاتحادات، والنقابات العمالية والتعاونية، و البنوك، بحيث يزول عن هذه القوانين ما يؤثر على دور المنشآت وتوسعها وتحديد أية تميز ضدها مقابل الصناعات والمشروعات المتوسطة والكبيرة. وبما يقدم لها وفق التعديلات التسهيلات التي تساعد وتحميها ومنها القروض والمزايا والإعفاءات، ويساعد على زيادة قدراتها الإنتاجية وتحسين جودتها ورفع إسهاماتها في الاقتصاد الوطني.